



**مركز الميزان لحقوق الإنسان**  
**AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS**

## الموجز التنفيذي

واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية  
في قطاع غزة للعام 2020

غزة 2021



### مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

### فلسطين - قطاع غزة

#### مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترو، (مقر السفارة الروسية سابقاً) -  
ص.ب: 5270 تليفاكس: 7 / 2820442-8(0)-970+

#### مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق الأول، ص.ب: 2714 ، تليفاكس: 4 / 2484555-8(0)-970+ :

#### مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان- عمارة قشطة - الطابق الأول، تليفاكس: 2137120-8(0)-970+

#### البريد الإلكتروني:

info@mezan.org  
mezan@palnet.com

#### الصفحة الإلكترونية: [www.mezan.org](http://www.mezan.org)

لتقديم الشكاوي والمقترحات، الرجاء الدخول على موقع المركز الإلكتروني واختيار أيقونة الشكاوي والاقتراحات [www.mezan.org](http://www.mezan.org)

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان © 2021



يلخص هذا الموجز أبرز ما خلص إليه تقرير مركز الميزان السنوي حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة. ويشير التقرير إلى أن انتشار جائحة كورونا في قطاع غزة خلال عام 2020م تفاقم مع أزمتين أساسيتين هما: أزمة الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض منذ (14) عاماً، والذي أفضى إلى تدهور كبير في كافة القطاعات الأساسية بما فيها القطاع الصحي؛ والأزمة السياسية الداخلية المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني واستمرار الانقسام السياسي. وظل الفلسطينيون ينشدون الحرية والعدالة من جهة، ويكافحون -بالوسائل والإمكانات المتواضعة- جائحة كورونا من جهة أخرى؛ ما ترك آثاراً سلبية على حياة الناس، خاصة الذين يعيشون في واقع هش تتعدم فيه فرص العمل والتشغيل، ويتسم بالبطالة المرتفعة وغياب العدالة الاجتماعية. وخلص التقرير إلى مجموعة من النتائج، يستعرضها الإيجاز على النحو الآتي:

### النتائج التي خلص إليها التقرير:

1. واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان. كما واصلت تشديد الحصار على قطاع غزة، وهاجمت المدنيين والأعيان المدنية، واستخدمت قوة تدميرية كبيرة نجم عنها أضرار في المنازل السكنية، وغيرها من المنشآت المدنية، كما أسفرت الاعتداءات عن قتل (6) فلسطينيين خلال العام من بينهم طفلين، وأوقعت (58) إصابة في صفوف الفلسطينيين، من بينهم (16) طفلاً، وسيدة واحدة، واعتقلت (47) شخصاً من بينهم (6) أطفال.
2. استمرت معاناة المزارعين الفلسطينيين وتكبدوا مزيداً من الخسائر؛ نتيجة هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة، ومحاولات تكريس منطقة مقيدة الوصول، وفتح سدود أو أحواض مياه، والسماح باندفاع كميات كبيرة من المياه على نحو مفاجئ. كما توغلت تلك القوات في المناطق الحدودية (54) مرة، واستهدفت العاملين في مجال الزراعة وممتلكاتهم (699) مرة، من بينها (612) مرة أطلقت فيها النار تجاه الأراضي الزراعية والمزارعين، وجرى قصف الأراضي الزراعية، وفتح سدود المياه ورش المواد الكيميائية وتجريف الأراضي وأسفرت هذه الانتهاكات عن تضرر (3388597) متر مربع من الأراضي الزراعية.
3. كشفت جائحة كوفيد-19 عن ضعف وهشاشة القطاعات الاقتصادية، من بينها قطاع الخدمات، التي أنهكتها سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ الأمر الذي مكن فايروس كورونا من التقشي، وتسبب في معاناة كبيرة لسكان القطاع، وكبدتهم خسائر مالية وبشرية، بحيث أصيب بالفايروس خلال العام 2020 (41,233) مواطناً، وبلغ عدد حالات الوفاة (375)، معظمهم من المرضى والمسنين، فيما تعافى (31,197) حالة من الإصابة، بنسبة (76%) من إجمالي المصابين بالفايروس.
4. أظهرت جائحة كوفيد-19 ضعف الجهاز الصحي في قطاع غزة، وضعف في الاستعداد للأزمات الكبيرة، على الرغم من أن الطواقم الطبية بذلت جهوداً كبيرة ومضنية خلال مكافحتها الفايروس، إلا أن النقص المتواصل في الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد المخبرية والمسحات؛ شكل تهديداً كبيراً على حياة المصابين، وأضعف من قدرة السلطات على حصر الوباء ومكافحته.
5. أجرت وزارة الصحة الفلسطينية فحوصات مخبرية للكشف عن الفايروس لحوالي (13%) من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة متواضعة إذا ما قورنت بنسب الفحص عالمياً أو بنظيراتها في دولة الاحتلال. وفي سياق مختلف واجه المرضى ظروفاً مأساوية بعد وقف التنسيق الأمني وسط استمرار عرقلة وصولهم للمرافق الصحية خارج قطاع غزة، وكان مصير ما نسبته (31%) من الطلبات المقدمة للسلطات الإسرائيلية الرفض أو المماطلة؛ الأمر الذي أفضى إلى وفاة (5) مرضى من بينهم طفلين وسيدة، كما



6. اعتقلت قوات الاحتلال مريضاً واحداً على معبر بيت حانون (إيرز). كما عانى مرضى السرطان ظروفاً بالغة القسوة حيث حرّموا من الوصول للمستشفيات والعجز الشديد في الأدوية التي لم يتمكن مستشفى الحياة التخصصي من توفيرها في الوقت المناسب. مضى العام 2020م دون تحديد موعد لوصول اللقاح المضاد لفيروس كورونا إلى الأراضي الفلسطينية، وواصلت الجهات المختصة عملية التصدي للفيروس عبر سلسلة من الإجراءات الاحترازية: مثل، التباعد الجسدي والحجر الإجباري في مراكز مخصصة، والحجر المنزلي وفرض حظر التجوال وقيود مشددة على الأنشطة والحركة. وكان لهذه التدابير آثار عكسية على أوجه النشاط الاقتصادي، ما ضاعف من معاناة السكان، وطرأت زيادة على أعداد العاطلين عن العمل، وانخفض مستوى الأمن الغذائي، وارتفعت حدة الآثار النفسية خاصة للذين خضعوا للحجر الصحي، فيما شاعت مشاعر الخوف والقلق في ظل عدم القدرة على التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد.
7. أُلحقت جائحة كورونا (كوفيد - 19) ضرراً في القطاعات الاقتصادية خلال عام 2020م، حيث انخفض عدد العمال من (16830) عامل في العام 2019م، إلى (13770) عامل في عام 2020م. وتباينت نسب الطاقة الإنتاجية للقطاعات الصناعية على امتداد الأعوام السابقة، حيث سجلت (35%) في عام 2017م، وانخفضت بشكل لافت في عام 2018م بنسبة (19%)، ثم عاودت الارتفاع وسجلت (20%) في العام 2019م، فيما سجلت انخفاضاً وبلغت (14.5%) في عام 2020م. بينما ارتفع عدد المصانع المغلقة على مدى السنوات السابقة ليصل إلى (557) مصنع في عام 2020م.
8. تضررت الأنشطة الصناعية ولم تتلقّ المساندة والدعم الكاف، وكان أصحابها يأملون في تطبيق خطة إنعاش حكومي تحد من التراجع الحاد في النشاط الصناعي، إذ أن بعض التسهيلات المقدمة من وزارة الاقتصاد كتخفيض قيمة الرسوم الجمركية للمواد اللازمة للصناعة بنسبة (50%)، وخفض قيمة رسوم الترخيص بنسبة (50%)، لم تسعف المؤسسات الانتاجية ولم تقابل حجم الخسائر التي تكبدتها. كما تواصل تأثر قطاع الصناعة بالقيود المفروضة على حرية التنقل والحركة من وإلى قطاع غزة وإغلاق المعابر وفرض الحصار المشدد، وتعذر استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج التي يعتبر تدفقها بحرية من الشروط الضرورية لتنمية القطاعات الإنتاجية.
9. تأثر قطاع السياحة والآثار في العام 2020م، وانتهكت الحقوق الثقافية للسكان في قطاع غزة، بفعل تواصل الحصار الإسرائيلي والقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل، حيث واصلت قوات الاحتلال منع وصول خبراء الآثار الدوليين للعمل في القطاع الأثري بغزة. كما تأثرت نسب زوار المواقع الأثرية وعدد العاملين في قطاع الآثار. وأسهمت جائحة كورونا خلال العام 2020م، في اضعاف مقومات السياحة الداخلية بشكل شبه كامل، وأثرت على سير العمل في صيانة المواقع الأثرية. ولم تراجع الحكومة أو السلطات في غزة ظروف المنشآت السياحية وفترات إغلاقها خلال العام، وتراجع معدل إشغال الغرف الفندقية بعد استخدام (16) فندق من أصل (18) كمراكز حجر صحي ما أفقد حوالي (1000) عامل مصادر رزقهم، كما أُغلق حوالي (300) مطعم سياحي، و(10) ملاهي، و(4) أندية سياحية، و(4) حدائق حيوانات، فيما أُغلق حوالي (400) شاليه ومنتجع سياحي؛ بسبب الجائحة وإجراءات الإغلاق العام.
10. بلغت نسبة البطالة (1) في قطاع غزة (46.6%) في صفوف القوى العاملة، وسجلت محافظة دير البلح وسط قطاع غزة أعلى معدلات البطالة بين المحافظات بواقع (53%)، تليها محافظة رفح (52%). وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة أن فئة الشباب،

(1) الأشخاص الذين لم يعملوا وبحسب شكل جدي عن فرصة عمل وكانوا مستعدين وقادرين على العمل، حيث تم استثناء الأشخاص الذين لم يبحثوا عن عمل علماً أنه في السنوات السابقة كان يتم إدراجهم ضمن تصنيف العاطلين عن العمل.



- ممن يحملون مؤهلاً علمياً دبلوم متوسط فأعلى، هم الأكثر معاناة من البطالة، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب (19-29) سنة الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى حوالي (54%)، بواقع (69%) للإناث، مقابل (39%) للذكور.
- 11.** تركزت التطورات في العام 2020م آثاراً اجتماعية وأمنية وتداعيات خطيرة على الحقوق الأساسية للإنسان، شملت مظاهرها الجوع وسوء التغذية، وضآلة الحصول على الخدمات الأساسية، حيث ارتفعت نسبة الفقر من (53.0%) إلى (64%)، وبلغت فجوة انعدام الأمن الغذائي ما نسبته (62.2%)، وظل حوالي (80%) من السكان يعتمدون على المساعدات الدولية، وهي غير كافية تماماً للحد من أثر الأزمات العميقة التي يتعرضون لها، كما تعرضت النساء إلى ظروف بالغة القسوة؛ نتيجة توقف بعضهن عن العمل وفقدان مصادر دخلهن. وخلال الجائحة اضطرت الأسر للبقاء في منازلها لفترات طويلة؛ الأمر الذي تسبب في رفع وتيرة العنف الأسري، وارتفعت مستويات العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- 12.** كشفت جائحة كورونا عن ثغرات كبيرة يعاني منها قطاع الحماية الاجتماعية في قطاع غزة. حيث ظلت فئات كثيرة دون مظلة للحماية مثل: العمال، والمسنين والنساء؛ الأمر الذي يتطلب تصميم نظام حماية فعال يضمن مبدأ الشمولية لتوفير مقومات الصمود للشعب الفلسطيني بحيث يتضمن الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي. وكان ينبغي على وزارة التنمية الاجتماعية الالتزام بمرات صرف المساعدة المالية للفقراء فقراً مدقماً وزيادتها، ولكنها واصلت تقليص الدفعات ولم تعالج التراكمات المالية من الدفع السابق.
- 13.** ارتفع معدل الزواج بنسبة (21.1%) وذلك مقارنة مع عام 2019م الذي بلغت فيه حالات الزواج (17270) زيجة، حيث سجل (20919) حالة زواج في العام 2020م. وشكلت إجراءات الإغلاق فرصة للشباب الراغبين في الزواج، وصبت في مصلحة غير القادرين على تغطية تكاليف الأعراس الباهظة بعدما أغلقت صالات الأفراح أبوابها، ومُنعت الحفلات والفرق الموسيقية، وأغلقت صالونات تصفيف الشعر، وجميعها من التكاليف التي أرهقت الأسر في قطاع غزة.
- 14.** ظلت فئات داخل المجتمع بحاجة إلى التدخل وتلبية احتياجاتها، حيث أفرزت الأوضاع المتدهورة ظواهر خطيرة مثل التسلل، والتسول، وتعتبر الأعداد المشمولة بالحماية محدودة، حيث ساعدت وزارة التنمية الاجتماعية (257) متسولة، وتابعت (66) حالة ممن حاولوا الانتحار، و(57) حالة من مجهولي النسب. كما تابعت الوزارة (249) حالة في قرية الأطفال (SOS)، و(308) حالة من حالات التفكك الأسري، وهذه الأنشطة والتدخلات تعتبر محدودة بالنظر إلى حجم تدهور الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة.
- 15.** انعكست جائحة كورونا بشكل كبير على كبار السن وأولئك الذين لا يستفيدون من مخصصات صناديق التقاعد، وتأثروا بشكل أكبر من غيرهم، حيث بلغت نسبة المسنين - 60 عاماً فأكثر - من وفيات مصابي الفايروس حوالي (78%). كما أفقدت عمال المياومة مصدر عيشهم اليومي، حيث صرفت منح متواضعة لا تعالج الآثار الكارثية وباتت تغطي فقط (5-10%) فقط من المتضررين.
- 16.** خلال العام قدمت منحة لمرءة واحدة مقدارها (700) شيقل من صندوق وقفة عز، استناد منها (5000) عامل، واتسمت عملية توزيع المساعدة بعدم الوضوح لجهة وجود معايير تحدد أصحاب الأولوية. هذا بالإضافة إلى (1000) عامل متضرر استنادوا بالقيمة نفسها من منحة البنك الدولي، الذي قرر تقديم منحة لنحو (6000) عامل متضرر، بواقع (1000) شخص شهرياً. وانتهى العام ولم يتجاوز عدد المستفيدين (1000) عامل، كما تسلم نحو (80,000) عامل و لمرءة واحدة دفعة مالية مقدارها



- (100) \$، مقدمة من المنحة القطرية والسلطات في غزة خلال العام 2020م، وهي مساعدات طارئة ليس لها أثر فعال في حماية الفقراء والمترجرين ولا سيما في ظل ارتفاع أسعار الخدمات والسلع الأساسية كالكهرباء والغاز.. الخ.
17. تسببت جائحة كورونا في العام 2020م، في مضاعفة معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أصيبوا بالفايروس، نظراً لضعف مناعتهم الصحية. ولم تتمكن الطواقم الخاصة من الوصول إليهم في مراكز الحجر، فيما بذلت تلك الطواقم جهوداً كبيرة لإيصال الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة القادمين من السفر في مراكز الحجر الصحي.
18. تواصل العجز في الوحدات السكنية خلال العام 2020م، وبلغ النقص في عدد الوحدات السكنية (96,000) وحدة سكنية. هذا وبلغ الإنجاز الكلي في برنامج إعمار الوحدات السكنية، المهذمة منذ عدوان 2014 بشكل كلي (10,761) وحدة سكنية من أصل (12,063) وحدة مدمرة. وبلغ عدد الوحدات المتضررة جزئياً التي جرى إعادة تأهيلها (104,003) وحدة سكنية من أصل (179,205) وحدة متضررة. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مهاجمة واستهداف المساكن والأعيان المدنية، حيث بلغ عدد المنازل المتضررة بشكل جزئي (75) منزلاً خلال العام 2020م. من ناحية أخرى بلغ إجمالي التعهدات المتوفرة لبرنامج إعادة إعمار الهدم الكلي (395.2) مليون دولار، ويقدر التمويل المتبقي المطلوب-الفجوة بـ(56) مليون دولار لعدد (1302) حالة. وبلغت نسبة الإنجاز في تعويضات الأضرار الجزئية (58%) من إجمالي الوحدات السكنية المتضررة جزئياً، ويقدر التمويل المتبقي المطلوب لبرنامج إصلاح الأضرار الجزئية (93.7) مليون دولار لعدد (75,202) حالة. وتواصل سلطات الاحتلال فرض القيود على دخول مواد البناء، كما استمر انخفاض مشاريع الإسكان، في الوقت الذي تواجه التنمية الإسكانية تحديات لها علاقة بأسعار الأراضي، وأسعار مواد البناء.
19. حرم المواطنون من الحصول على كميات كافية من المياه، جراء ضعف القدرة الشرائية الناجمة عن انخفاض الدخل؛ واستمرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي الذي ترافق مع جائحة كورونا، وبات حوالي (97%) من المياه المزودة لسكان قطاع غزة لا تتطابق مع معايير منظمة الصحة العالمية من حيث نسب الكلوريد والنترات.
20. لم يطرأ تحسن كبير على مستوى النظافة البيئية؛ نتيجة الأزمة المالية التي تواجهها جهات الاختصاص لتطوير المشاريع الرامية إلى تحسين واقع الصحة العامة، وإمدادات مياه الشرب. حيث أظهر مسح شامل أجراه مركز الميزان لحقوق الإنسان للهيئات المحلية (البلديات) في قطاع غزة، بأن (25) هيئة محلية (بلدية) تتعرض إلى أزمات مركبة منذ (12) عاماً؛ نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي.
21. تأثرت خدمات جمع النفايات الصلبة والنفايات الخطرة، في ظل جائحة كورونا خلال العام 2020م، ووضعت تدابير خاصة للوقاية من خطر إصابة عمال النظافة بالفايروس عند تعاملهم مع النفايات، وأصدرت سلطة جودة البيئة بغزة تعليمات خاصة للبلديات والمواطنين بخصوص التعامل مع نفايات المنازل المحجورة. وأسهمت الجائحة إلى جانب أزمات الناشئة عن الحصار وتراجع قدرات البلديات في مضاعفة الانعكاسات السلبية على خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة والتخلص منها في قطاع غزة. كما طالت آثارها المواطنين أنفسهم.
22. اتسعت الفجوة الرقمية بين قطاع غزة والعالم الخارجي؛ وأضعفت من قدرته على النمو والتطور، جراء فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي سيطرتها على الطيف الترددي الفلسطيني وتحكمها في التقنيات والأجهزة المستخدمة، وتمنع فتح الترددات اللازمة وإدخال المعدات المطلوبة لتشغيل الجيل الثالث والرابع من الانترنت. كما أثرت الأوضاع الاقتصادية على مؤشرات البنية التحتية



- للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام 2020م، وطراً انخفاض على متوسط سرعة خطوط النفاذ وسجلت (8) ميغا بايت/ ثانية في العام 2020م مع العلم أن سرعتها بلغت (14) في عام 20018م.
23. توقفت العملية التعليمية لفترة طويلة، واستعاضت الجهات المشرفة عن التعليم الوجاهي بالتعليم الإلكتروني؛ الأمر الذي حرم الطلبة الفقراء من حقهم في التعليم؛ بسبب عدم قدرتهم على امتلاك أجهزة هواتف ذكية أو حواسيب، أو خط نفاذ للإنترنت. كما تأثر الطلبة الذين يعانون والديهم من الأمية، ولم يتمكنون من تلقي المساعدة الملائمة خلال الدراسة المنزلية، ما أدى إلى عدم تنفيذهم المهام والتكليفات الدراسية وتراجع مستواهم التعليمي.
24. شهد النظام التعليمي في غزة أزمة كبيرة ربما هي الأخطر في الزمن المعاصر؛ نتيجة تفشي جائحة كورونا، كما خلقت أزمة التيار الكهربائي واقعاً قاسياً وشكلت تحدياً حقيقياً أمام سير الخدمات التعليمية بالشكل المناسب. وبلغ عدد الطلاب الذين انضموا إلى الصفوف الافتراضية - التعليم عن بعد- (141,645) طالب وطالبة، يشكلون ما نسبته (65.17%) من عدد طلاب المدارس للمرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية عدا طلبة الثانوية العامة الذين تلقوا التعليم الوجاهي، فيما حرم ما نسبته (34.83%) من الطلبة من فرصة الحصول على التعليم.
25. تراجعت أعداد الأنشطة الثقافية؛ نتيجة إلغائها أو تأجيلها أو الاكتفاء بإقامة بعضها عبر الإنترنت بسبب إجراءات التباعد الجسدي التي فرضت في سياق التصدي لفايروس كورونا. وعلى صعيد التنمية الثقافية تسببت جائحة كورونا في جعل الحالة الثقافية في أضعف مستوياتها، ولوحظ تراجع حاد في عدد الكتب المنشورة التي حصلت على رقم الإيداع من وزارة الثقافة بغزة للعام 2020م عنه بالسنوات السابقة.

## التوصيات:

مركز الميزان لحقوق الإنسان واستناداً إلى الحقائق والمعطيات التي يوردها التقرير، فإنه:

1. يطالب المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، ورفع القيود المفروضة على حرية التنقل والحركة من وإلى قطاع غزة، وضمان استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج التي يعتبر تدفقها بحرية من الشروط الضرورية لتنمية القطاعات الإنتاجية، وضمان تصدير المنتجات الصناعية والزراعية.
2. يطالب المجتمع الدولي بتعزيز دعمه لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتمكينها من الاستجابة للضغوط الإنسانية المتعاظمة في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية وانتشار جائحة كورونا.
3. يدعو منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع المجتمع الدولي والسلطات إلى بذل مزيد من الجهد من أجل توفير اللقاح لسكان قطاع غزة دون أي عوائق، وضمان وصول كافة المستلزمات الطبية بما فيها المواد المخبرية وأدوات الفحص الخاصة بفايروس كورونا إلى قطاع غزة دون تأخير. ودعم القطاع الصحي بكل احتياجاته للحد من انتشار الفايروس. وتوفير المعدات والأدوية واللوازم الطبية المناسبة إلى أقصى حد ممكن. وضمان حرية حركة وتنقل الطواقم الطبية والإغاثية، والسماح بوصول الأدوية والمعدات الطبية وغيرها من اللوازم الضرورية إلى قطاع غزة. والسماح بتقل المرضى الذين يحتاجون لعلاج عاجل خارج القطاع. ودعم قدرات السلطات المحلية للحيلولة دون خروج الجائحة عن السيطرة. وتعزيز مبدأ التعاون الدولي وزيادة حجم المساعدات والمنح، وإيلاء الاعتبار لمتطلبات النمو في القطاع الصحي.





4. المجتمع الدولي، إلى ضرورة دعم الحق في السكن، والتغلب على العجز القائم في الوحدات السكنية، وتمكين الجهات المختصة من إعادة إعمار الوحدات السكنية المهتمة منذ عدوان 2014م، ووقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المساكن والمنشآت المدنية في قطاع غزة، وإنهاء الحصار المشدد والقيود المفروضة على دخول مواد البناء. كذلك علاج الآثار الناجمة عن جائحة كورونا ودعم المشاريع الاسكانية، ولاسيما مشاريع مساكن الفقراء.
5. الدعوة لإجراء الانتخابات العامة بأسرع وقت، من أجل تعزيز المشاركة الشعبية، وضمان تمثيل مصالح واحتياجات المواطنين، ومساءلة الحكومة عن أعمالها وبرامجها، ومحاربة الفساد المالي والإداري.
6. يدعو الكتل والأحزاب والحركات السياسية إلى احترام حقوق الإنسان، ومساندة الجهود الرامية إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسعي إلى تضمينها في البرامج الانتخابية، بما يكفل التوزيع العادل للثروات وتحقيق المساواة والإنصاف وسيادة القانون، وتجاوز كل مآسي الماضي عبر تطبيق العدالة الانتقالية.
7. الجهات الحكومية الفلسطينية، إلى اعتماد سياسة التحفيز المالي وضخ السيولة، واتخاذ تدابير لها علاقة بسداد القروض وتخفيض الضرائب. ودعم القطاعات الاقتصادية، والعمل على إزالة الآثار السلبية لجائحة كورونا، والتي طالت فئات اجتماعية كبيرة. ومعالجة انخفاض عدد العمال في تلك القطاعات من أجل رفع الطاقة الإنتاجية للقطاعات الصناعية، ودعم التنمية الصناعية في القطاع.
8. وزارتات المالية والاقتصاد، إلى تصميم البرامج المختلفة والاستجابة الفورية لمتطلبات المنشآت الاقتصادية المتضررة من جائحة كوفيد-19 من أجل دفع عجلة الإنتاج والاستمرار في الأعمال، ودعم المرافق المتمثلة في خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والإنترنت، والإعفاءات والتخفيضات الضريبية وزيادة الدعم المقدم بما يشمل المنشآت المتضررة من الجائحة.
9. وزارة التربية والتعليم، إلى ضرورة التخفيف من أزمة الجامعات الفلسطينية الأهلية والخاصة التي باتت تعاني من أزمات مالية مستمرة، نتيجة عجز معظم الطلاب عن دفع رسوم الدراسة، مما تسبب في توقف العديد من الطلبة عن الدراسة، وتكثيف الجهود المبذولة من أجل تخفيض الرسوم في الجامعات الخاصة، وضرورة مراعاة الازمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.
10. سلطة المياه الفلسطينية، إلى توحيد الجهود، وضرورة مساندة ودعم كافة الجهات الخدمائية من أجل تنمية قطاع المياه، وتحسين واقع مستوى النظافة البيئية، وإقامة المشاريع الرامية إلى تحسين واقع الصحة العامة وإمدادات مياه الشرب، والتخفيف من الضائقة المالية التي تواجهها الهيئات المحلية (البلديات) خاصة استمرار الفجوة الكبيرة بين الإيرادات الفعلية المقبوضة والنفقات التشغيلية والتجارية.
11. الجهات الحكومية المختصة، إلى ضرورة التخطيط السليم للتعامل مع النفايات الصلبة والخطرة، في ظل استمرار خطر جائحة كورونا، وتطوير التدابير الخاصة بالوقاية من خطر إصابة العمال والمواطنين بالفيروس بسبب النفايات.
12. الجهات الحكومية المختصة، إلى ضرورة دعم قطاع السياحة والآثار، ووقف انتهاك الحقوق الثقافية لسكان في قطاع غزة، والضغط على قوات الاحتلال من أجل ضمان الوصول الطبيعي والمتواصل لخبراء الآثار الدوليين للعمل في القطاع الأثري بغزة. علاج آثار جائحة كورونا على السياحة الداخلية، ومراعاة ظروف المنشآت السياحية من خلال التعويض المناسب أو الاعفاء الضريبي أو من رسوم الترخيص.
13. وزارتات التنمية الاجتماعية والعمل، إلى بذل جهد مشترك وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية ومساندة الأشخاص من ذوي الإعاقة، خاصة في ظل جائحة كورونا، وكبار السن وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية وتعديل الحد الأدنى للأجور.





14. القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة، إلى ضرورة تنسيق الجهود لتوفير برامج الدعم النفسي ومستلزمات الترفيه للأطفال لتجاوز هذه الأزمة والتخفيف من وطأتها عليهم واعداد ونشر المعلومات والمواد التوعوية والتنثيفية في مجال المجالات الصحية والترفيهية للطفل.
15. حماية الحق في حرية تشكيل الجمعيات والانضمام إليها والمشاركة فيها والتوقف عن وضع عراقيل أو اتخاذ اجراءات تقيّد من حرية تشكيل وعمل الجمعيات والنقابات وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم المعترف بها، وتجريم الاعتداء والتضييق عليها.
16. توحيد الجهود ما بين كل الجهات القائمة على التعليم في غزة والضفة بما يشمل الوزارة والاونروا والمؤسسات الفاعلة، والعمل على إيجاد منصة تعليمية موحدة، وبناء استراتيجية موحدة للتعليم في ظل جائحة كورونا.
17. المواطنين، إلى ضرورة الالتزام الصارم بإجراءات الوقاية والسلامة الصادرة عن الجهات المختصة، حفاظاً على سلامتهم وسلامة ذويهم لا سيما المرضى وكبار السن والأطفال. ويدعو الجهات الحكومية إلى ضرورة تقديم الغوث والعون للعائلات الفقيرة، ومن فقدوا أعمالهم جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتمكينهم من الصمود، خاصةً في حالة فرض الإغلاق الشامل.



مركز الميزان لحقوق الانسان  
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

المكتب الرئيسي  
فلسطين - قطاع غزة، مدينة غزة، حي الرمال الغربي، الميناء، (مقر السفارة الروسية سابقاً).  
ت: - 8 2820447 - 8 972-2820442 - 972  
مكتب جباليا  
فلسطين، قطاع غزة، محافظة شمال غزة، مخيم جباليا، شرق مفترق الترانس،  
ص.ب : 2714  
ت: - 8 2484555 - 972 - فاكس 2484554 - 8 - 972  
مكتب رفح  
فلسطين - قطاع غزة - رفح، شارع عثمان بن عفان، بناية قشمة، الدور الثاني.  
ت:-8 2137120 - 972  
البريد الإلكتروني info@mezan.org - Mezan@palnet.com  
www.mezan.org